ظاهرة الترشح المستقل في موريتانيا: نحو فهم اعمق للظاهرة

د. محمدو بن محمد*

■ كتبت في مقال سابق عن ظاهرة الترشح المستقل في البلاد بعد ان اكتسحت او كادت المشهد السياسي الوطني وخلقت ما يمكن نعته بملامح ازمة سياسية تلوح في افق هذا المشهد، ازمة سياسية طرفاها من ناحية الاحزاب السياسية ممثلة في كتلة الائتلاف ومن ناحية اخرى المجلس العسكري وحكومته الانتقالية، بعد ان اتهم الطرف الاول الطرف الثاني بتشجيع ودعم المنخرطين في هذه الظاهرة، ووقتها تساءلت عن من يأتي هذا الاستقلال ولماذا؟ والحقيقة انني في المقال المذكور ذهبت في تلك القراءة الاولية للظاهرة، كما هي حال العديد من المراقبين للساحة السياسية الوطنية الى ان الراجح هو انها لا يمكن ان تاتي وعلى الصورة المفاجئة التي ظهرت بها بمعزل عن تشجيع ما من الطرف الثاني، وقد ذكرت اسبابي في حينها، الا انني اريد في هذا المقال تسليط المزيد من الضوء على هذه الظاهرة التي تحمل في الواقع ابعادا كثيرة ومرامي اكثر، ولذلك فلا مسوغ كبيرا في الاكتفاء بربطها بما تردد عن علاقة لاصحابها بالمجلس العسكري او ببعض عناصر حكومته الانتقالية، مهما كانت وجاهة هذا الربط.

فالظاهرة اعقد وابعد في مدلولاتها المختلفة من مجرد الاكتفاء بالتوقف عند مثل هذا الربط، حتى انني اكاد اجزم بأن ربطها بموقف السلطة وحده لا يخلو من تبسيط للامور وابتعاد بنا عن جوهر الاسباب التي دفعت بظهورها، كما انه لا يخلو من الاتكاء على مسلمات نظرية المؤامرة التي هي الشماعة المثلى لدى الكثير منا لتعليق اسباب العجز والفشل عليها. ان التساؤل بعمق اكبر عن طبيعة هؤلاء المستقلين او عن الدواعي الموضوعية والاسباب الواقعية لبروز ظاهرتهم في الحياة السياسية الوطنية، قد تسعفنا باستنتاجات اكثر قبولا وابلغ تفسيرا في الدلالات السياسية والاجتماعية لوجودها، كما ان شعور هؤلاء المستقلين بالقبول السياسي داخل دوائرهم الانتخابية يقتضي منا جميعا الوقوف والبحث في معايير الاختيار والتصويت لدى الناخب الوطني.

اولا: من هم هؤلاء المستقلون؟:

من حيث طبيعة المنخرطين في ظاهرة الترشح المستقل يمكن تصنيفهم الى ثلاث فئات: تمثل الفئة الاولى وهي الاكثر قبولا مرشحي القوى السياسية الاسلامية المحجوبة او المحرومة من حقها في الممارسة السياسية الحزبية والمعلوم ان مرشحي هذه الفئة لا يرتبطون باي صلة بالسلطة الحالية، بينما تمثل الفئة الثانية وهي المثيرة للجدل مجموعة من رجال الاعمال وكبار المسؤولين في النظام السابق، فضلا عن شيوخ ووجهاء بعض القبائل، وجميع هؤلاء يشتركون في انهم ربما اصبح وجودهم في الحزب الجمهوري الخارج من السلطة يمثل عبئا ثقيلا عليهم، خصوصا بعدما تكاتفت الجهود الرسمية وغير الرسمية للنيل من هذا الحزب وتحميله التركة الثقيلة التي خلفها العهد السابق، مما ولد الانطباع لدى الكثير من منخرطي هذه الفئة بان البقاء في هذا الحزب قد يمثل انتحارا سياسيا وخروجا مبكرا من حلبة الصراع السياسي القادم. اما الفئة الثالثة وهي الاقل فيمثلها بعض النافذين الاجتماعيين المقصيين في ظل النظام السابق وكذلك غير المنتمين اصلا الى اي من الاحزاب السياسية الفاعلة مما يخلق صعوبة في ترشيحهم من هذه الاحزاب في الاستحقاقات القادمة، كما يمكن ان يضاف الى هؤلاء واولئك بعض المستبعدين لسبب او آخر من قوائم بعض الاحزاب.

ولعل ابرز ما يميز اغلب هؤلاء المترشحين المستقلين هو انهم باستثناء عناصر الفئة الاولى يفتقرون الى التعبير عن تيار سياسي واحد او حتى عن توجه سياسي متجانس، فهم جميعا عبارة عن مجموعة من طالبي المناصب او المنافع التي تستوجب في بلدنا طلب ود السلطان، الامر الذي يفسر غياب الالتزام الحزبي لديهم ومن ثم سهولة الانشقاق عن الاحزاب وخصوصا منها الحزب الجمهوري الذي خسر بعد تغيير الثالث من آب (اغسطس) 2005 م كل مزايا السلطة.

ثانيا: دواعي واسباب ظاهرة الترشح المستقل:

لقد ظل خيار الترشح المستقل خلال الاستحقاقات المختلفة التي عرفتها البلاد منذ دخولها في مسار الانفتاح السياسي في العام 1991 م ـ يمثل خيارا مطروحا لبعض او كل العناصر في الفئات الثلاث السابقة وخصوصا منها العناصر التي كانت تشعر بالحرمان من حقها في الترشح تحت مظلة الحزب الحاكم بوصف مرشحيه الاكثر حظا في الفوز للاسباب التي نعرفها جميعا (زادت نسبة هؤلاء في برلمان اول استحقاقات نيابية عرفتها البلاد على 6,7 % من مجلس النواب 08،10 % من مجلس الشيوخ)، وذلك قبل ان يتمكن هذا الحزب من تضييق الخناق عليهم وعلى غيرهم بمنع الترشح المستقل في مخالفة دستورية صريحة لمضامين هذا الحق الدستوري، مما اضطر بعض هؤلاء الى اللجوء للاستظلال بمظلة الاحزاب الدائرة في فلك الحزب الجمهوري الحاكم والتي كانت تعرف باحزاب الاغلبية الرئاسية حتى لا يذهبون بعيدا في خصامهم مع هذا الحزب، بل ان بعضهم سرعان ما يقرر العودة الى هذا الحزب بعد الفوز، مما ظل يطرح التساؤل حول مدى مشروعية هذه العودة، خصوصا ان انتخاب هؤلاء يأتي في ظل برامج حزبية او مستقلة غير التي طرحها الحزب الحاكم.

الا ان الجديد في المشهد السياسي الوطني هذه المرة هو ان الترشح المستقل ارتقى الى مستوى الظاهرة، حيث بات عدد قوائم الترشح المستقل في الاستحقاقات الحالية يضاهي او يكاد من حيث الحجم نصف عدد قوائم الترشح الحزبي، فما هي يا ترى ابرز الدواعي والاسباب التي تقف وراء استفحال الظاهرة على هذا النحو، بعد ان ظلت محدودة في ظل الاستحقاقات المختلفة الماضية؟ المؤكد هو ان هذه الاسباب والدواعي عديدة ومتنوعة ولعل ابرزها التالية:

1 ـ العودة الى احترام الحق الدستوري والقانوني في الترشح المستقل، فهذا الامتثال لمضمون الحق الدستوري في الترشح المستقل، يمثل واحدا من الدوافع الحقيقية لترشح بعض النافرين من الحياة الحزبية، نظرا لما يوفره من فرص المشاركة السياسية في الشأن العام وخصوصا المحلي منه، حيث الوعي باهمية الاحزاب يبدو ضعيفا ان لم نقل منعدما.

2 ـ زيادة الشعور في ظل الضمانات الدولية والمحلية الراهنة بسلامة ونزاهة العمليات الانتخابية القادمة من صور التزوير المختلفة التي عرفها المواطن خلال كل التجارب الانتخابية السابقة، مما اعطى لجميع المرشحين وخصوصا المستقلين منهم ثقة واملا اكبر في النجاح بمن فيهم ما اسميهم «المرشحين الاجتماعيين» الذين يحظون بمصداقية اكبر في اوساطهم الاجتماعية ـ عشائر، قبائل، افخاذ ـ من المرشح السياسي للحزب الذي لا تراه مثل هذه الاوساط الا في المناسبات السياسية.

3 ـ منع او حجب بعض التيارات السياسية من حقها في الممارسة السياسية في اطار حزبي خاص بها، وخصوصا منها تيار الاسلام السياسي الذي يشكل منتسبوه ابرز المنخرطين في ظاهرة الترشح المستقل، بل لعلهم المظهر الوحيد المقبول لهذه الظاهرة.

4 ـ ضعف الاحزاب السياسية الوطنية بشكل عام وعجزها عن استيعاب مختلف الفئات الاجتماعية (المرأة، الشباب) وعن التعبير عن الميول السياسية والاستجابة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاغلب شرائح المجتمع، ناهيك عن غياب الوعي المجتمعي باهمية الحياة الحزبية في الممارسة الديمقراطية، مما ترتب عنه عزوف الجماهير عن هذه الاحزاب التي لا يتوفر بعضها حتى على مقرات معلومة، ناهيك عن عمق جماهيري حقيقي يمكنها من الاستمرار والبقاء، فهي مجرد اسماء بلا مسمى او اشكال بلا مضامين، ولذلك فمن سيشرفه ان يترشح تحت يافطات احزاب من هذا النوع، طبعا سيكون خيار الترشح المستقل في حالة كهذه هو الخيار الامثل.

5 ـ يمثل الترشح المستقل لبعض المتطفلين على السياسة فرصة سانحة للتربح والشهرة، فهو من ناحية يمكنهم من عقد بعض الصفقات مع المرشحين الاكثر حظا في الفوز للتنازل لصالحهم في الاوقات الحرجة، كما انه من ناحية اخرى قد اعطى في السابق فرصا للبعض في الدخول من الباب الواسع في دائرة الاهتمام الرسمي حين كانت السلطات الرسمية وحزبها الحاكم لا يتورعون عن استقطاب مثل هذا النوع من الفاعلين في الحياة الاجتماعية والسياسية المحلية، مما جعل الترشح المستقل في هذه الحالة يمثل داعما قويا لطموحات الشهرة وسببا مباشرا في الحصول على المزايا والمنافع، حتى وان لم يتمكن صاحبه في النهاية من تحقيق الفوز في الانتخاب.

هذه الاسباب وغيرها هي التي دفعت وقد تدفع في المستقبل ببروز ظاهرة الترشح المستقل، واذا اضفنا اليها غموض معايير اختيار المرشحين لدى الاحزاب من ناحية ومعايير التصويت لدى الناخب الوطني من ناحية اخرى يمكن ان نفهم اكثر لماذا وجود هذه الظاهرة.

ثالثا: معايير اختيار المرشح بين قراءات الحزب وخيارات التصويت لدى الناخب الوطني:

تقوم محددات او معايير اختيار المرشح على معياري الكفاءة والشعبية من جهة، وعلى المعايير الاجتماعية التي تستجيب لمتطلبات النوازع القبلية والعصبية والجهوية في التصويت لدى الناخب في مجتمع كمجتمعنا من الجهة الاخرى، وبين هذه وتلك تدور خيارات الاحزاب في المرشحين وخيارات الناخبين في التصويت، فالى اي مدى تستطيع الاحزاب التوفيق بين هذه المعايير في مرشحيها؟ ثم هل تتفق الاحزاب مع الناخب العادي ـ واعني به الناخب غير الحزبي ـ في هذه المعايير لاختيار المرشح؟

بداية لا بد من الاقرار بان اعتماد مثل هذه المعايير مجتمعة من اي حزب سياسي قد يخلق ما يمكن تسميته بازدواج المعايير في اختيار المرشحين، والاحزاب بوصفها مؤسسات عامة سياسية ومدنية تهدف منذ لحظة انشائها الى الوصول الى الحكم وتنشد تحقيق المصلحة العامة لكل المواطنين بصرف النظر عن اية اعتبارات قبلية او فئوية او جهوية، يجب عليها ان تبتعد قدر الامكان عن هذا الازدواج، وذلك لان غايات مرشحيها واهدافهم يجب ان تسمو فوق غايات واهداف المرشحين العاديين بوصف الاخيرين ينطلقون من الاعتبارات المحلية والعصبية الضيقة لقبائلهم او فئاتهم او ما شابه، بل انني اعتقد ان الحزب الذي ينزل بحثا عن اصوات الناخبين فقط الى مستوى غايات واهداف ممثلي الولاءات الضيقة يجب ان لا يستحق علينا الاعتراف له بالصفة الحزبية الصحيحة، لانه بذلك يكون اقرب الى منطق المرشحين المستقلين الاجتماعيين او المحليين منه الى صفة الهيئة المؤسسية الوطنية العامة القادرة في قابل الايام على حكم البلد وعلى تحقيق المصلحة العامة لكل ابنائه بصرف النظر عن اية اعتبارات ضيقة.

واذا كانت اعتبارات الفوز في الانتخاب بأي وسيلة ما زالت مقدمة لدى احزابنا على اية معايير في المرشح مهما كانت هذه المعايير ضرورية لخدمة المصلحة العامة، مما يظهر معه تفضيلها غالبا لمرشحي الانتماءات العصبية الضيقة بصرف النظر عن اعتبارات الكفاءة ومدى القدرة على الاطلاع بمهام المنصب، فان ذلك هو ما يفسر في الواقع عجز اغلب هذه الاحزاب عن الفعل السياسي على المستوى الوطني عموما والمحلي بشكل خاص، حيث بات من السائغ لكل صاحب شأن محلي ان يعبر عن طموحاته السياسية بشكل مستقل وبعيد عن المظلات الحزبية التي قد يرى في انتمائه اليها في بعض الاحيان عبئا عليه هو في غنى عنه. لعله من الدال في هذا الصدد الاستئناس ـ على سبيل المثال ـ بما احتج به بعض المنشقين مؤخرا عن الحزب الجمهوري المنخرطين في ظاهرة الترشح المستقل من ان بقاءهم في هذا الحزب قد يمثل ذريعة لناخبيهم في الذهاب الى مرشح آخر، وكأن المشكلة هي مع هذا الحزب وليست مع اغلب هؤلاء المراهنين على ضعف ذاكرة المجتمع.

صحيح ان ترجيح الاحزاب للمعايير العصبية الضيقة في اختيار المرشحين على النحو السابق، قد جعلها اقرب الى منطق وميولات الناخب القبلي او الفئوي في اختيار المرشحين، ولكنه في نفس الوقت افقدها صفة المؤسسات الوطنية القادرة على الاضطلاع بمهمة تسيير البلد، كما انه سيجعلها عاجزة عن تطبيق برامجها بسبب ارتهانها للرؤية الضيقة للمرشح العصبوي او المحلي، الذي هو في الواقع سيصبح واجهتها الرسمية في المجالس النيابية والمحلية، رغم افتقاره في الغالب للكفاءة والقدرة اللازمة لذلك.

وفوق هذا وذاك يجعل هذا الوضع الحزب تابعا لنوع معين من المرشحين غير المؤمنين بقيمة الحياة الحزبية، مما يسهل معه الانفصال والاستقلال عن هذا الحزب، كلما رأى هؤلاء مصلحة او استشعروا نفعا في ذلك.

ويبقى ان نشير الى ان ظاهرة الترشح المستقل في مراميها البعيدة تشير الى وجود ازمة سياسية في الحياة السياسية الوطنية بصفة عامة والحزبية منها بشكل خاص، الامر الذي يقتضي التفكير بجد في سبل اصلاح عاجل لهذه الحياة. ولعل ذلك يبدأ باصلاح النظام الحزبي الذي شكل غياب ضوابط حقيقية لانشاء وتكوين الاحزاب فيه سببا مباشرا في تفجر الساحة الحزبية الوطنية، مما اضعف من الشعور الجمعي باهمية الاحزاب استنادا الى قاعدة الندرة والوفرة وجعل اغلبها هو والعدم سواء بسواء، وبالتالي جعل من خيارات الترشح خارج مظلاتها امرا مقبولا وعاديا لدى بعض مرتزقة العمل السياسي.

* باحث واستاذ جامعي
Mohamedoubenmohamed2005@yahoo.fr

ما قبل «الخيار الشمشوني»!

جواد البشيتي*

■ الخطاب السياسي، ومهما كانت طبيعة المصالح التي تحكمه وتتحكم فيه، يظل في حاجة إلى أن يتوفَّر منتجوه وصانعوه على رفع منسوب المنطق فيه، وتسليحه بحجج مُقْنِعَة لكل مَنْ لهم مصلحة في إقناعه، فالقيادات السياسية تَلْفُظ المنطق ويَلْفُظها قبل أن يَلْفُظها الواقع، أي أنها تسقط فكريا قبل أن تسقط واقعيا.

الرئيس جورج بوش أراد، بعد، وبسبب، تقرير "لجنة بيكر ـ هاملتون" أن يُظْهِر إرادة شخصية ـ سياسية تفوق في قوتها الإرادة السياسية التي ينبغي لفريقه الحاكم أن يُظْهِرها قبل فوات الأوان، أي الآن، في مواجهة "الكارثة العراقية"، التي هي في المقام الأول كارثة الولايات المتحدة في العراق وفي "الشرق الأوسط الكبير"، فالواقع يتحدَّاه، ويتحدَّى فريقه الحاكم، على أن يُظْهِرا من الإرادة السياسية، ومن قوتها، ما يسمح بإنجاز حلول واقعية، ودرء تلك الكارثة. وليس من سبيل إلى ذلك سوى قفزة واحدة كبرى، فالهوَّة العراقية السحيقة لا يمكن اجتيازها إلا بقفزة كتلك، أي بحلٍّ أوسع من أن يضيق به ذلك التقرير، الذي إنْ لم تتخطاه إدارة الرئيس بوش بما يجعل لها سياسة متصالحة مع الواقع العراقي أولا، فسوف ينتهي إلى جعل "الخيار الشمشوني"، خيار "عليَّ وعلى أعدائي، خيار تلك الإدارة لـ "الخلاص"!

هل يأخذ الرئيس بوش بـ "التوصيات"، في وحدتها وترابطها وتكاملها؟ كلا، لن يأخذ؛ لأنَّه ما زال مؤمنا، في واقع يدعوه إلى الكفر، بأنَّ "النجاح" و"النصر" في العراق ممكنين واقعيا. "التقرير" لم يَدْعُ إلى "الانسحاب العسكري الفوري" للولايات المتحدة من العراق حتى لا تعمه الحرب أو الحروب الأهلية، فتسلَّح الرئيس بوش بهذه "التوصية" ليتحدَّث عن مساوئ وأضرار انسحاب كهذا، وعن انتفاء الحاجة إليه؛ لأنَّ تحقيق النصر ما زال ممكنا، فهل يُنْهي الحرب، ويسحب جيشه من العراق، ما دام تحقيق النصر ممكنا؟!

وهل يسحبه فورا بعدما قال وأكد أنَّ قرارا أو عملا كهذا سيؤدي حتما إلى "مزيد من العنف المذهبي (أي الحرب بين الشيعة والسنة من عرب العراق) الذي يمكن أن يقوِّض الاستقرار الإقليمي، والاقتصاد العالمي"؟!

إنَّها حجَّة جديدة أخذ بها، أيضا، الجنرال نيل دايل إذ قال إنَّ الاقتتال الطائفي (أو المذهبي) في العراق أخطر من الإرهاب، فالمنطقة برمتها لن تنجو من الكوارث التي ستترتب عليه. ما معنى هذا؟!

هل معناه أنَّ في هذا الاقتتال، وفي مزيد منه، مصلحة لذوي المصلحة في مقاومة كل دعوة إلى الانسحاب العسكري الفوري أو السريع للولايات المتحدة من العراق؟ أخشى أن تحتاج الإجابة الصحيحة عن هذا السؤال إلى "سوء الظن"!

هل تعتزم إدارة الرئيس بوش السعي لإنجاز حلٍّ يُعْتَدُّ به للنزاع بين إسرائيل والفلسطينيين قبل ومن أجل إنجاز حلٍّ يُعْتَدُّ به، أيضا، للأزمة العراقية، أو لأزمتها في العراق؟ كلا، لا تعتزم، فوزيرة الخارجية رايس غير مقتنعة بما جاء في "التقرير" لجهة علاقة ذلك النزاع بهذه الأزمة. ما معنى هذا؟ معناه أنَّ إدارة الرئيس بوش لن تأتي بما يقيم الدليل على أنَّ إطفاء النار العراقية، أو إطفاء شيء منها، يحتاج إلى شيء من "الماء الفلسطينية".

هل تعتزم حوارا أو تفاوضا مع طهران ودمشق؟ كلا، لا تعتزم، فرايس ردَّت بما يشبه الرد الإيراني. لقد قالت طهران إنَّ الولايات المتحدة لا تحتاج إلى أن تفاوض إيران في أمر انسحابها العسكري من العراق إذا ما كانت تريد حقا الانسحاب. رايس ردَّت قائلة: إذا ما كان لطهران ودمشق مصلحة حقيقية في جعل العراق آمنا مستقرا فليس من حاجة إلى الحوار والتفاوض معهما، فهُما، وعملاً بمصلحتهما الافتراضية تلك، ستسعيان في جعل العراق كذلك.

إدارة الرئيس بوش ستظل تحاول نصرا تعتقد أنه ما زال ممكنا؛ ولكن كيف؟ بالتعاون مع العراقيين الذين يدعونها إلى الإبقاء على الوجود العسكري للولايات المتحدة في العراق.. بالتعاون مع مَنْ يمثِّلهم الطالباني وعبد العزيز الحكيم، فـ "النصر" إنَّما هو نصر تحرزه الولايات المتحدة بالتعاون مع هؤلاء على قيادات السنة من عرب العراق ممَّن يرفضون بالسلاح وبالسياسة بقاء وجودها العسكري في العراق.

هؤلاء الذين يمثِّلهم الطالباني وعبد العزيز الحكيم، والذين يرفضون "حل بيكر ـ هاملتون"؛ لأنَّ فيه ما يؤدي إلى تحويل العراق إلى "مستعمَرة" للولايات المتحدة، قالوا لإدارة الرئيس بوش: ابقوا، على أن يبقى "المارينز" إلى جانبنا في الحرب على تلك القيادات من العرب السنة.. ابقوا كذلك إذا ما أردتم الحيلولة بيننا وبين الانتقال من التحالف العسكري معكم إلى التحالف العسكري مع إيران.

إدارة الرئيس بوش، التي تضيق المسافة بينها وبين "الخيار الشمشوني"، تميل إلى الأخذ بوجهة نظرهم أكثر مما تميل إلى الأخذ بـ "التوصيات"، متوهمةً أنَّ تعاونها مع هؤلاء، والمقترن بتغيير طبيعة المهمة العسكرية لـ "المارينز"، سيمكِّنها من إضعاف النفوذ الإيراني المتزايد في العراق، وفي جنوبه على وجه الخصوص.

إنها "استراتيجية البقاء" التي لن تبقي إدارة الرئيس بوش إلا على مقربة من الأخذ بـ "الخيار الشمشوني"، فالعراق، الذي من مصايده سيَخْرُج "المارينز" عما قريب، ليقفوا إلى جانب أولئك العراقيين الذين يدعونهم إلى البقاء، متَّجِهٌ إلى مزيد من ذلك الاقتتال الطائفي والمذهبي الذي بات أخطر من الإرهاب على المنطقة والاقتصاد العالمي، ويُبرِّر، بالتالي، رفض كل دعوة إلى الانسحاب العسكري للولايات المتحدة منه!

* كاتب ومحلل سياسي فلسطيني ـ الاردن

اقباط السودان : قضية منسية

محمد علي جادين*

■ نعت أخبار الأسبوع الماضي وفاة الأستاذ عبد الله النجيب المحامي في مهجره الاختياري باستراليا، وهو من الأقباط السودانيين، ولد وتربى وتعلم في السودان وعمل بالمحاماة بعد تخرجه من الجامعة وظل يشارك في العمل العام من خلال نقابة المحامين السودانيين وغيرها.

وفي فترة الديمقراطية الثانية (1964 ـ 1969) انضم لحزب الشعب الديمقراطي، بقيادة الشيخ علي عبد الرحمن، وكان من قياداته السياسية البارزة، وقد أشار زميله شوقي ملاسي المحامي، أمد الله في عمره، الى نشاطه في حزب الشعب وخاصة دوره في مقاطعة انتخابات 1965، وذلك في كتابه (أوراق سودانية، دار عزة الخرطوم) 2005. وهجرته الى استراليا كانت في اطار موجة عامة دفعت أعداداً كبيرة من أقباط السودان للهجرة الى أرض الله الواسعة في بداية عقد تسعينات القرن الماضي، وذلك هروباً من بطش وقمع نظام الانقاذ المتستر بشعارات الاسلام والشريعة، وكانت هجرتهم لأسباب مضاعفة، فهنالك الأسباب العامة التي دفعت مئات الآلاف من شباب وشيوخ ونساء السودان للهجرة الى المنافي في كل قارات الدنيا، وهناك أسباب خاصة بهم ترتبط بوضعيتهم كمسيحيين أقباط لهم مشاكلهم ومعاناتهم في اطار تجربة قوانين ايلول (سبتمبر) 1983 الاسلامية في عهد نميري، وتجربة حكم الانقاذ بعد انقلاب 1989، ومع ذلك صمد بعضهم وظل يقاوم ضغوط القهر والبطش والتمييز الديني والعرقي في دولة (المشروع الحضاري). وتشير المعلومات المتداولة الى ان الأقباط ظلوا يعيشون في العديد من مدن البلاد، مثل الخرطوم، وأم درمان والخرطوم بحري وعطبرة وبورتسودان ودنقلا والابيض وغيرها من مدن الشمال ويصل تعدادهم الى 250 ألف نسمة، لهم كنائسهم ومدارسهم ولهم مجتمعهم الخاص وعلاقات واسعة ومتداخلة مع بقية المجموعات السكانية وخاصة مسلمي الشمال، يجاورونهم في السكن ويشاطرونهم في مناسبات السراء والضراء، وشملت هذه العلاقات في حالات عديدة التزاوج والمصاهرة، وفي هذا المجال تحكى قصص كثيرة تشير الى عمق ارتباطهم بالحياة السودانية وتقاليدها وثقافتها، وبرز ذلك في مشاركتهم الفعالة في النشاط الثقافي والسياسي في البلاد منذ بدايات نشوء الحركة الوطنية الحديثة حسب المرحوم حسن نجيلة في كتابه (ملامح من المجتمع السوداني) كما تؤكد ذلك مشاركة رموز قبطية عديدة وبارزة في الأحزاب السودانية (الأمة والاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي وحزب البعث السوداني والتحالف الوطني وغيرها من الأحزاب) ووصول بعضهم الى مناصب عليا في الخدمة المدنية والقضاء وغيرها.

ترجع علاقة الأقباط بالسودان الى العصور الوسطى حسب بعض الروايات (نشرة المجموعة العالمية لحقوق الأقليات (1995) ولكن يمكن ارجاع هجرتهم الحديثة الى بدايات القرن التاسع عشر مع مجيء الحكم التركي المصري (1821 ـ 1885). وساعد في ذلك تسامح السودانيين وحسن معاملتهم لهم بالرغم من اختلاف الدين والعرق والعادات، وفي فترة الثورة المهدية ودولتها (1885 ـ 1898) عاشوا معاناة قاسية واضطر كثيرون منهم للتخلي عن مسيحيتهم وتبني الاسلام (كانوا يطلقون عليهم المسالمة) ومع ذلك ظلوا يدعمون دولة المهدية ويقومون بدور كبير في ادارة جهاز دولتها في وظائف مختلفة كانوا يجيدونها (أنظر مذكرات يوسف ميخائيل) وبعد نهاية دولة المهدية وقيام الحكم الثنائي البريطاني المصري (1898–1956) تحسنت أوضاعهم من ناحية الحريات الدينية وفرص العمل التجاري وفي المصالح الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، وبذلك عادوا الى ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية والمهنية المعروفة فبرزوا في مجالات المصارف والحسابات والطب والهندسة وغيرها، وكانت لهم سيطرة واضحة في مجالات محددة مثل مصلحة السكة الحديد والمصارف والشركات، ومع ذلك حرمتهم سلطات الحكم الثنائي من التبشير في الجنوب ومناطق أخرى، وكانت مدارس الكنيسة القبطية تستوعب أبناء المسلمين في المدن المختلفة واستمر الحال كذلك حتى اعلان قوانين ايلول (سبتمبر) 1983 في عهد نميري، ففي الفترات السابقة كانوا يمثلون قوة دفع فعالة في اتجاه التحديث والديمقراطية والتسامح الديني، ولكن بعد قوانين ايلول (سبتمبر) 1983 تغير المناخ السياسي والاجتماعي ونتيجة لذلك تراجع دورهم في المجتمع بشكل عام وفي النشاط الثقافي والسياسي بشكل خاص، وبذلك عادوا الى موقف سلبي شبيه بموقفهم أثناء فترة المهدية، ولهذا السبب انكمش دورهم السياسي والثقافي العام في فترة الديمقراطية الثالثة (1985 ـ 1989) مقارنة بفترات الديمقراطية الأولى والثانية، فقد ظلت قوانين ايلول (سبتمبر) سائدة من الناحية القانونية والعملية، وكانت شعارات الاسلام السياسي هي المسيطرة والأعلى صوتاً. وجاء الأمل مع اتفاقية الميرغني ـ قرنق 1988 وحكومة الوحدة الوطنية 1989، ولكن قوى الاسلام السياسي والهوس الديني كانت أسرع وأكثر استعداداً من قوى الديمقراطية والسلام، وهكذا جاء انقلاب حزيران (يونيو) 1989 بمشروعه (الحضاري) المرتكز على (الدولة الدينية) وكانت فترة تسعينات القرن الماضي شديدة الوطأة على مجموعة الأقباط السودانيين، فقد حولتهم قوانينها ونهجها السياسي والاجتماعي الى مواطنين من الدرجة الثالثة وليس الثانية، وكان الاعلام الداخلي والعالمي يركز على المسيحيين الجنوبيين وقضية جنوب السودان ويتجاهل، بشكل كامل، معاناة أقباط السودان، وذلك رغم ضخامة معاناتهم وجسامة تضحياتهم فسلطة الانقلاب ربطتهم بتحالف قوى المعارضة (العلمانية) والمعادية لـ (التوجه الاسلامي). وفي شباط (فبراير) 1991 أعدم الطيار القبطي جرجس مع اثنين من الشباب الشمالي المسلم بتهمة حيازة دولارات بطريقة غير مشروعة، والمفارقة ان دولة (المشروع الحضاري الاسلاموي) قامت في بداية 1992 باطلاق حرية تبادل النقد الأجنبي وفي جنازته برز رد فعل الأقباط السودانيين والكنيسة القبطية في السودان، حيث شيعته الى مثواه الأخير جماهير غفيرة تعبيراً عن سخطها وغضبها في مواجهة موجة القمع والاضطهاد الجديدة، ووجد ذلك مساندة محلية ودولية واسعة.

وفي الفترة اللاحقة ازدادت الضغوط على أقباط السودان، من خلال المناخ السياسي العام، الشمولي في أساسه، والمعادي حتى للآخر المسلم ناهيك عن الآخر المسيحي القبطي، وشمل ذلك مضايقات واسعة في مجالات التعليم والعمل والحياة الاجتماعية بما في ذلك لبس المرأة القبطية واجبار أبنائهم على أداء (خدمة وطنية) ترفع شعارات دينية والمشاركة في الحرب الأهلية في الجنوب تحت شعارات (الجهاد) وشمل أيضاً مضايقات في العمل في جهاز الدولة والقطاع الخاص، وضمن هذا الاطار تدفقت هجراتهم الى المنافي في استراليا وكندا واوروبا وغيرها، وكان بينهم الراحل عبد الله النجيب المحامي وغيره. صديقنا ماهر شنودة كان يرفض الهجرة لأسباب قوية فقد هاجر معظم اخوانه وأهله وبقي هو وشقيقه المرحوم منير يقاومون ضغوط سياسات حكم الانقاذ واغراءات الهجرة، وعند زيارته لابنه في معسكر الخدمة الوطنية في جبل الأولياء في 1994 انهارت قواه واجهش بالبكاء، فقد اكتشف فجأة حجم معاناة الأقباط في ظل دولة المشروع الاسلاموي، ومنذ تلك اللحظة قرر الهجرة ومغادرة وطن ولد وتربى وعاش فيه عمره، بسبب سياسات لا تحترم المواطن ولا تراعي ديانته وخصوصيته الثقافية، فحزم أمره وسافر مع أسرته الى استراليا، ولكنه لم يتحمل الابتعاد عن وطنه وعن الحياة السودانية بكل تفاصيلها السلبية والايجابية، فقرر العودة للخرطوم بحري متشوقا لممارسة تفاصيل صغيرة لم يجدها في منفاه الاختياري، وفعل مثله كثيرون في مدن الشمال المختلفة، ولكنها عودة لواقع مختلف يحتاج الى تغييرات واصلاحات جذرية واسعة في اتجاه التحول الديمقراطي وترسيخ ثقافة السلام والتعايش الديني والعرقي. واذا كانت اتفاقيات السلام الجارية قد قطعت شوطاً مقدراً في هذا الاتجاه فلا تزال هناك خطوات كثيرة وطويلة تنتظر التحقيق، وفي مقدمتها معالجة قضية أقباط السودان والاستجابة لمطالبهم وحقوقهم المشروعة، بما يمكنهم من المساواة في الحقوق والواجبات في دولة يحكمها العدل والقانون، ومع تقديرنا لجهود الدكتور الطيب زين العابدين وآخرين في (مجلس التعايش الديني) للعمل في هذا الاتجاه فان ذلك وحده لا يكفي، لأن المشكلة تحتاج لتناول أوسع يخترق الاطار الدستوري والقانوني وحقائق الواقع الشمولي القائم في اتجاه بناء سودان ديمقراطي موحد وفاعل في محيطه العربي والافريقي والدولي.

* كاتب سوداني

تقرير بيكر ـ هاملتون: تلميحات ايجابية ولكن يجب عدم المبالغة

د. ابراهيم ابراش*

■ وأخيرا صدر تقرير لجنة بيكر ـ هاملتون وهي اللجنة التي أسست بقانون من الكونغرس في آذار (مارس) 2005، حيث كان الجدل محتدما حول الوجود الأمريكي في العراق وخصوصا مع تصاعد الانتقادات للممارسات غير الانسانية التي يتعرض لها المعتقلون والمدنيون العراقيون نتيجة الحرب الدائرة هناك، ومن هنا حدد المشرعون للجنة هدفا واضحا يتمثل في «اعطاء تقييم متبصر للحالة الراهنة والمستقبلية في العراق، بما في ذلك تقديم الاقتراحات والمشورة بخصوص الموضوع». اذن فان تشكيل اللجنة كان نتيجة امتعاض ونقد لممارسات الجيش الأمريكي وتدهور الأوضاع الأمنية في العراق والسمعة السيئة التي بدأت تروج عن ممارسات الجيش والادارة التابعة له وهو ما اعتبره نواب في الكونغرس الأمريكي بمثابة اهانة لهيبة وسمعة الأمة.

بالرغم من أهمية موقع معدي التقرير وهما جيمس بيكر ولي هاملتون الا أن المهمة التي أسندت لهما كانت أقرب الى محاولة لتهدئة المشاعر وسحب البساط من تحت اقدام المنتقدين لممارسات الجيش الأمريكي أكثر مما كانت مهمة جادة لتغيير الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وحتى في العراق، فللجنة وتقريرها دور استشاري فقط يمكن للرئيس بوش أن يأخذ به أو لا، وقد ذكر الرئيس بوش تعقيبا له على التقرير وفي مؤتمر صحافي مع رئيس الوزراء البريطاني بلير أن التقرير يستحق الاهتمام ولكنه غير ملزم، أيضا يجب التنويه أن القضايا الاستراتيجية للدول جميعها، وبالأحرى الدول العظمى، لا يُعلن عنها في تقارير تناقش أمام الفضائيات وفي مؤتمرات صحافية وحتى في الجلسات العلنية للمؤسسة التشريعية أو التنفيذية، فهناك أمور على درجة من السرية والخطورة لا يطلع عليها الا قلة من أصحاب القرار، وعليه عندما يقول الرئيس بوش ان ما جاء به التقرير غير ملزم للادارة الأمريكية فهو يقصد ما يقول ويمكن الزعم بان معدي التقرير أنفسهم يدركون ذلك.

وبالرغم من أن كثيرا مما ورد في التقرير كان متوقعا وتحدث عنه المهتمون بالأمر قبل صدور التقرير رسميا، وبالرغم من أهمية التلميحات الواردة فيه سواء فيما يتعلق بالوضع بالعراق أو فلسطين، الا ان هناك مبالغة من البعض في ساحتنا العربية والاسلامية في قراءة التقرير بل وصل الأمر بالبعض للحديث عن أن التقرير هو اعلان واعتراف بفشل الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وما على العرب والمسلمين الا رفع رايات النصر على الشرفات والخروج للشارع في مظاهرات عارمة فرحا بالهزيمة النكراء التي اعترفت بها أمريكا بعد طول مكابرة! ولنعد لمضمون التقرير وباختصار لا يخل بالجوهر، فبالنسبة للوضع في العراق والذي هو الموضوع الرئيسي للتقرير فالتقرير لا يشكك ولا يثير شرعية العدوان على العراق ولا يحمل المسؤولية عن مقتل حوالي مليون عراقي للقتلة الحقيقيين، ولا يقول صراحة من المسؤول عن نهب ملايين الدولارات وتفتيت البلد طائفيا وعرقيا. نعم انه ينتقد الحكومة الحالية ويقول برفض تقسيم العراق ولكنه لا يقول